رأسمالية الدولة
وتطوُّر البُرجوازيَّة
حالة المغرب

د. حبيب المالكي (*)
ترجمة: ياسين طعمة

1 ـ عودة إلى رأسمالية الدولة

مشكلات التعريف

تبقى مقولة رأسمالية الدولة المتنازع فيها، في مركز عدة مناقشات ومجالات، خاصة بين التيارات الفكرية التي تعلن انتماءها للماركسية.

ويتفسر تجدد أهمية هذا المصطلح بأزمة الرأسمالية العالمية كما بتطور عدة أشكال منحطة للاشتراكية، لها بالبداهة امتدادات سياسية وإيديولوجية.

وهذا ما يسمح لعدة دارسين (شارل بتلهايم، سمير أمين) بتعميم استعمال هذا المفهوم على جميع التشكيلات الاجتماعية التي يستمر في العمل فيها قانون القيمة (سيادة العلاقات السوقية او استمرارها في المقاومة). وفي هذه الحالة، فإن رأسمالية الدولة ليست إلّا تعبيراً عن فشل الانتقال الى نظام اجتماعي أرقى سيكون مختلفاً عن الرأسمالية وعن الاشتراكية. وفي هذه الحالة أيضاً، فإن مجتمعات رأسمالية الدولة واشتراكية الدولة هي بالتعريف، مجتمعات طبقية.

أما بالنسبة للمجتمعات التابعة، فيتضح أن التحليل بواسطة مصطلح رأسمالية الدولة إجرائي أكثر، ومتقدم علمياً على المصطلحات التي تحمل مفاهيم قابلة للانتقاد مثل المجتمع المركب، أو المجتمع المحيطي، وحسب. ولكي نكون أكثر دقة فإننا سنستعمل صيغة: مجتمع رأسمالية الدولة التابعة.

وبديهي أن هذا النوع من رأسمالية الدولة غير مماثل للنوع الآخر الموجود في التشكيلات الاجتماعية للمركز. إن هذا النوع الأخير، المميز للمرحلة الاحتكارية الحالية، يستجيب للشروط الجديدة للانتاج وتحقيق فائض القيمة[1]، ومع ذلك، فإنهما معاً يشكلان الوحدة الديالكتيكية ذاتها التي تأخذ كامل دلالتها في نظام الاقتصاد العالمي.

هناك ثلاثة خصائص تحدد، بطريقة إيجابية، رأسمالية الدولة التابعة:[2]

ـ اندماج قوي في التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل من النوع الرأسمالي. والواقع أن رأسمالية

(*) استاذ اقتصاد، جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

الدولة التابعة، باعتبارها نتاجاً للتقسيم الدولي للعمل، تمثل الشكل السائد لتطور التناقضات في المحيط.

ـ سيادة المستوى الدولوي (نسبة إلى الدولة)

ـ طبيعة العلاقات القائمة على تطوير العمل الأجير[3]، وتدخل ضمنها العلاقات في القطاع العمومي والمؤمم الذي تضمن فيه الدولة المالكة تدبير قوة العمل كسلعة ذات وجهين: قيمة استعمالية وقيمة منتجة لفائض القيمة.

وتفترض هذه المحاولة لتحديد مميزات رأسمالية الدولة التابعة، تمييزاً بين رأسمالية الدولة كمفهوم للتحليل ـ ذي بعد عام ـ وبين التجارب الملموسة الرأسمالية الدولة التي لا معنى لها إلا ضمن الظرف التاريخي الخاص بها. ، وفعلاً فإن هناك عدة أشكال متنوعة لرأسمالية الدولة التابعة (الجزائرية، البرازيلية، المغربية، السينيغالية ـ الخ) ولكن الاختلاف هو اختلاف درجي ـ يفسر بأشكال الاندماج في نظام الاقتصاد العالمي، وبنمط العمل، نمط عمل كل من هذه الأشكال ـ أكثر منه خلاف في الطبيعة.

II ـ محددات رأسمالية الدولة

1 ـ رأسمالية الدولة التابعة نتاج للتقسيم الدولي للعمل

لا يمكن الامساك، بشكل صحيح، بتطور رأسمالية الدولية إلا عبر دينامية التقسيم الدولي للعمل. فهذا النوع من الرأسمالية تحدده بقوة، المراتبية في إطار صيرورة العمل على المستوى العالمي. ولذلك، فإن التبعية العضوية لنظام الاقتصاد العالمي لا تحتاج إلى تبيان.

إن المهم هو:

(1) إن الدولة بمراقبتها لقسم كبير من وسائل الانتاج والتبادل الرئيسية، أصبحت «عنصراً استراتيجياً رابطاً»، فاتحاً أبواب الاقتصاد أمام الرأسمال المتعدد القوميات الذي تحدد مواقعه استراتيجية كبريات الشركات ـ بانسجام مع أهدافها الخاصة ـ وفي هذه الشروط، تقوم الدولة ـ عبر القطاع العمومي والمؤمم، بإنجاز وظيفة إعادة انتاج التبعية، وذلك بفضل:

ـ الالتجاء إلى التكنولوجيا المنتجة أساساً في البلدان الرأسمالية المتطورة

ـ التمويل الخارجي.

ـ انتاج عدة مواد وسيطة موجهة أساساً إلى التصدير.

وبواسطة مختلف هذه القنوات تترسخ الدولوية الاقتصادية ويتسع اندماج الاقتصادات الوطنية في نظام الاقتصاد العالمي.

(2) ولدت رأسمالية الدولة أشكالاً جديدة للتطور أبطلت التمييز التقليدي بين النمو والتنمية[4]. لقد كان هذا التمييز إجرائياً في المرحلة الكلاسيكية للامبريالية التي كان فيها التقسيم الدولي للعمل يربط بين البلدان المموِّنة بالمواد الأولية من جانب، والبلدان المصدرة للمنتجات المصنعة من جانب آخر.[5] أما المرحلة الراهنة المتسمة ب «إعادة التوظيف الصناعي» باعتباره إجراءً مضاداً للأزمة يتخذه المركز، ويتجسد في صيرورة «لا مركزة» الانتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي[6]. وهكذا فقد أصبحت البلدان المصنعة تصدر أجزاء من الانتاج بل المنتجات المكتملة، إلى بلدان العالم الثالث. وبعد أن كان الاستغلال الامبريالي يتحقق بواسطة مجرد تحويل القيمة. فإنه أصبح اليوم ـ في الشروط الجديدة ـ يتحقق بواسطة خلق القيمة في عين المكان. وتبين التجارب الاقتصادية لكوريا الجنوبية والبرازيل وإيران. . هذا

الاتجاه المميز للتقسيم الدولي الجديد للعمل. وتطرح هذه البلدان المنتجة والمصدرة بتنافس، للفولاذ ومواد التجهيز ومنتوجات صناعية أخرى، تطرح هذه «البلدان الصناعية الجديدة» مشاكل مفهومية ونظرية جديدة. ومن المسلم به أن هذا النوع من التصنيع يعرف حدوداً مفروضة، إلى هذا الحد أو ذاك، من قبل قانون التبادل غير المتكافىء. وإذا كان يظهر كشكل للتخصص المتقدم، فإنه يشكل عاملاً في تفاقم أزمة العلاقة بين المركز والمحيط، باعتبار أن التقسيم الدولي للعمل صيرورة تتطور بشكل تناقضي.

ولهذا، فإن الحديث عن تنمية رأسمالية تابعة هو أكثر صحة من الحديث عن «تنمية التخلف» حسب صيغة جندر فرانك الخاصة.

2 ـ سيطرة المستوى الدولوي

يقوم تمفصل المستويات المختلفة لنمط الانتاج على تفارق السيطرة والتحديد. لنذكّر أن المستوى الاقتصادي هو المحدد دائماً، الأمر الذي يعني أن وجود الطبقات لا يفسر إلا بواسطة علاقات الانتاج المكونة للمستوى الاقتصادي. وبالمقابل فإن المستوى المسيطر يفسر الطريقة التي توجد بها الطبقات، حيث يشكل الأول والثاني كلاً متكاملاً.

فإذا كان المحدد يختلط دائماً بالقاعدة الاقتصادية، فإن المسيطر يتغير مع نوع المجتمع ومستوى تطور القوى المنتجة.

وتؤكد عدة دراسات حديثة ـ لدارسين ذوي آفاق مختلفة[7] ـ على سيطرة المستوى الدولوي في المجتمع المعاصر. فيكون هذا الأخير ـ مجتمعاً طبقياً يسيطر عليه نمط الانتاج الدولوي[8]، حيث «تتصرف الدولة بصفتها مركزاً لإنشاء المؤسسات وتعميمها، وتتصرف، في نفس الوقت، كمركز مولد للنمو ومدبر له»[9]. ويحدد هـ .لوفيفر، إن نمط الانتاج الدولوي يستعمل لفهم حقيقة هذه المفارقة:

نمط انتاج توجد فيه رساميل، ولكن لم يعد هو الرأسمالية؛ ونمط انتاج توجد فيه قوى اشتراكية. ولكنه لم يعد هو الاشتراكية.

وخارج الإطار الوطني الضيق، أصبح نمط الانتاج الدولوي بواسطة عالميته[10] ـ حسب القانون اللينيني للتطور اللامتساوي ـ يمس اليوم جميع أنحاء المعمور (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا وأيضاً الاتحاد السوفياتي، الصين، يوغوسلافيا إضافة إلى المكسيك، الجزائر السينيغال... الخ). وعموماً، فإن نمط الانتاج الدولوي يظهر كمفهوم كوني لتحليل المجتمع الحديث، حسب هـ .لوفيفر دائماً.

ودون أن نشاطر تحليل هـ .لوفيفر كاملاً، فإنه ليس أقل صحة أن الدولة المعاصرة نتيجة لتعدد معانيها، لا تتوقف عن تشكيل وتحديد مجرى الأشياء والأشخاص، وخاصة في البلدان التي تتبنى الاشتراكية، حيث يظل الدولوي ـ مفارقة ـ كثيفاً ومكتسحاً. وتجد هذه الظاهرة جذورها في الأشكال المنحطة للتنمية الاشتراكية[11].

أما في المجتمعات التابعة، فإن أهمية ملكية الدولة تشكل مؤشراً بنيوياً عن مكانة الدولة التي تتأكد وظائفها الاقتصادية أكثر فأكثر[12]. هكذا فإن الدولة في السعودية والكويت تراقب أكثر من 70% من الانتاج الوطني الخام، بما في ذلك النشاطات غير البترولية. وكانت الدولة الفيدرالية في البرازيل، خلال سنة 1974، تمتلك 45 من بين 100 شركة كبرى تمتلك 74% من المال العام، وتنجز 63% من الأرباح. إلا أنه في كثير من البلدان المتخلفة، لا

يكون وجود قطاع عام ومؤمم مرتبطاً أوتوماتيكياً بتنفيذ استراتيجية اقتصادية من نوع «الاعتماد على الذات». ذلك أن تطور هذا القطاع تتحكم فيه مقتضيات التقسيم الدولي للعمل وميزان القوى الذي يوجهه، أكثر مما تتحكم فيه ضرورة تنمية داخلية مسرعة. (تأميم بعض المرافق البترولية لا يعني قطيعة مع التبادل اللامتكافىء، بل يعني توزيعاً جديداً لفائض القيمة البترولية بين البلدان المنتجة والشركات الأجنبية).

إن الدولة بمراقبتها لجزء كبير من وسائل الانتاج والتبادل، تظل مع ذلك بعيدة عن التحكم في ملكيتها الاقتصادية. وبعبارة أخرى، فإن الملكية القانونية لا تمنح الدولة ـ أوتوماتيكياً ـ السلطة الفعلية في أن «تخصص بحرية». استعمالات معينة لوسائل الانتاج، وفي أن تتصرف بذلك، في المنتوجات المحصل عليها».

وفي نهاية التحليل، نجد أن وظائف الدولة المالكة، هي وظائف مرتبطة بعقلانية خاصة، هي عقلانية التبعية.

على أنه لا بد من التحديد بأن هذه الوظائف تنجز في اطار وطني مزيف الليبرالية، على عكس الاعتقاد الشائع على نطاق واسع. بأن الليبرالية كفلسفة سياسية ايديولوجية، وكممارسة اقتصادية قد عاشت في في شروط تاريخية خاصة بأوروبا القرن 19[13].

أما في العالم الثالث، فإن الليبرالية عبارة عن خطب نشرت على نطاق واسع لأداء وظيفة مزدوجة:

ـ وظيفة سياسية ـ ايديولوجية موجهة لإخفاء الاستبدادية السياسية التي تُعتبر الفاشية بجميع أشكالها من أهم مظاهرها.

وقد كان البعض، منذ بضع سنوات، يعتقدون أن نجاح الليبرالية الاقتصادية يحدده وجود سلطة سياسة قوية (ضمنياً سلطة قمعية متشددة).

ـ وظيفة اقتصادية، لإظهار فعالية النظام الليبرالي. وفي الواقع، فإن الليبرالية تتجسد في غياب حد أدنى من القواعد، هذا الغياب الذي يسمح بالاغتناء الأقصى لأقلية، مع تهميش الأغلبية الساحقة من السكان. وتحرص تلك الأقلية بقوة على تنمية التحالف مع الرأسمال الأجنبي.

لذلك، فإن الليبرالية المزعومة لرأسمالية الدولة، المصدر الجديد للتبعية، هي مولد لـ «أترك على الحساب» أكثر مما هي مولد للمقاولين الرأسماليين ذوي النزوع القوي نحو الاستثمار والتجديد.

3 ـ رأسمالية الدولة التابعة تعمل بدون طبقة رأسمالية، أي بدون بورجوازية بمعناها الماركسي

تظل مسألة البنية الاجتماعية في المجتمعات التابعة معقدة. وللإجابة عنها، ودون، اللجوء إلى مماثلة مصطنعة، نذكر بشكل عام جداً، بتحليل الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية المتطورة. إن هذا التحليل يسمح لنا، في حالة فرنسا، بتمييز:

ـ الطبقة السائدة، وهي مجموعة متراصة مكونة من ثلاث فئات: الرأسماليون الماليون الذين يمارسون سلطة هيمنة وسط الطبقة البورجوازية حسب أنواع التحالفات مع العناصر الأخرى المكونة لـ «الكتلة الحاكمة» ثم المدبرون لرأس المال الكبير (المدراء) وكبار موظفي جهاز الدولة (قمم جهاز الدولة).

ـ طبقة العاملين، وهو مصطلح أوسع من مصطلح القرن التاسع عشر لأنه يشمل فئات اجتماعية جديدة هي فئات «ذوي الياقات البيضاء».. والواقع أن

الأشكال الحديثة للاستغلال الرأسمالي، لا تنفك تقرب ما بين العمل الفكري والعمل اليدوي، الأمر الذي أدى إلى توليد تغيرات كمية على صعيد صراع الطبقات.

وإذا كان التناقض الأساسي ما زال يجري بين المحورين الرئيسيين: البورجوازية والبروليتاريا، فإن ساع الطبقة العاملة يطرح مشاكل نظرية جديدة: هل توجد في التشكيلات الاجتماعية للمركز طبقة متوسطة، أو ببساطة، بورجوازية صغيرة؟

إن نيكوس بولنتزاس[14] يرفض فكرة وجود طبقة متوسطة (ويؤيده في ذلك هـ. لوفيفر[15])، ويسوق أدلة لإثبات وجود طبقة البورجوازية الصغيرة. ويرى بولنتزاس أن الاتجاه الأول مرتبط بمفهوم النظرية السياسية والاجتماعية التقليدية، وهو مفهوم القوة الثالثة الذي «تتبناه تقاليد الاشتراكية الديمقراطية في استراتيجيتها القائمة على إيجاد طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية» (ص 198 من نفس المرجع).

ويؤكد بولنتزاس بأن الطبقة العاملة هي وحدها الطبقة الثورية حتى النهاية».

ولذلك يجب أن لا نذوبها في هذه المجموعات الأجرية[16] (البورجوازية الصغيرة) التي تتميز مصالحها الطبقية نسبياً، عن مصالح الطبقة العاملة. وفعلاً، فإننا إذا رجعنا إلى التحديد البنيوي للبورجوازية الصغيرة بصفتها طبقة، أي لمعرفة المكانة التي تحتلها في التقسيم الاجتماعي للعمل.. فسنجد أن هذه المجموعات لا تنتمي لا إلى البورجوازية ولا إلى الطبقة العاملة. أما من الناحية السياسية، فإن الموقع الطبقي للبورجوازية الصغيرة متغير حسب الظروف. لكن، ألا يجب التذكير بأن بعض هذه المجموعات الأجرية، هي جزء من الشعب؟

في إطار هذا التصنيف الاجتماعي الأكثر تعقيداً، لا يكون من السهل تحديد الوضع القانوني للدولة[17]. إنها ما تزال تحدد هويتها بالرأسمالية، خاصةوأن المرحلة الراهنة تنعت بـ «رأسمالية الدولة الاحتكارية». إلا أن وجود علاقات السيطرة والارتباط ما بين الدولة والبورجوازية الكبرى، لا يستتبع اندماجاً عضوياً بينهما. فهناك، مع ما في ذلك من مفارقة، هامش للاستقلال الذاتي النسبي لدى الدولة لا يلبث يتأكد بموازاة تدويل العلاقات الرأسمالية.

لهذا السبب، فإن المفهوم الذي يختزل الدولة إلى «مجرد أداة تخضع لمشيئة» كبار المحتكرين، هو مفهوم مبسط جداً للواقع.

إن خصوصية رأسمالية الدولة في مجتمعات العالم الثالث، تكمن في ارتباطها البنيوي بنظام الاقتصاد العالمي. لذلك فإن هذا النوع من الرأسمالية يتحدد في النهاية، بالتراتب الموجود في صيرورة العمل على الصعيد العالمي.

وسيتم الاقتصار هنا على ظاهرة نقص التراتب، أي على تقسيم العمل داخل العالم الثالث.

إن الاتجاه العميق نحو تحقيق تجانس مكونات المركز، يختلف تماماً عن اللاتجانس المتسارع في بلدان المحيط. فالوضع الجيوسياسي، وثروات الأرض وباطن الأرض، والديمغرافية، والإرث الاستعماري - كلها عوامل تفسر وجود قانون التخلف اللامتساوي، ذلك القانون الذي يؤثر في العالم الثالث بكيفية مماثلة لتأثير قانون التطور اللامتساوي فيما بين المركز والمحيط.

على هذا الأساس، تمت بلورة نماذج تجريبية[18] على ضوء مؤشرات عديدة، ومن ثم فإن الانتقال من مرحلة إلى أخرى في مكافحة التخلف، أصبح يقاس بواسطة تقدم متوسط الدخل الفردي، ونمو القيمة

الصناعية المضافة لكن المقياس الأساسي هو ظهور «مهندسي النمو» الذين هم المقاولون.

وهناك دراسات يغلب عليها الطابع السوسيولوجي وذات استيحاء ماركسي مركزي، تؤيد أطروحة وجود بورجوازية وطنية في العالم الثالث. والمقياسان الرئيسيان اللذان كثيراً ما يلجأ إليهم لتبرير وجود هذه الطبقة الاجتماعية هما: الماضي المعادي للاستعمار، وتناقض المصالح مع الرأسمال الامبريالي.

والواقع أن هذا التصور، هو محاولة لتبرير بعدي، يسند استراتيجية سياسية قائمة مع تحالفات يصعب تحديدها، وتستهدف ترجيح امكانية تحقيق تنمية لا رأسمالية[19].

ولقد بينت التجارب أن التنمية اللارأسمالية هي طريق الانتقال الى رأسمالية الدولة (مثلما تدل على ذلك تجربة أحمد بن صالح في تونس والتجربة الجزائرية الجارية..).

وبالإضافة إلى الاحتمالات العارضة الخاصة بكل وضعية، فإن العيب الأصلي في هذه المقاربة، يكمن في إخضاع الواقع إلى خطاطات نظرية معدة مسبقاً.

ذلك أن البورجوازية الوطنية ليست مفهوماً إجرائياً بالنسبة لحالة التشكيلات الاجتماعية التابعة (يدافع بولنتزاس عن نفس الأطروحة بالنسبة للتشكيلات الاجتماعية السائدة)[20]. كما أن التنميات الأخرى ليست ذات قيمة تحليلية كبيرة:

- فالبورجوازية المحيطية موضوعة عائمة ووصفية.

- والبورجواية الأهلية (أي البورجوازية التي تتصرف بالسوق الداخلية)، لا يمكن اعتبارها مقياساً كافياً.

- البورجوازية الكومبرادورية، المحددة حصراً بوظيفتها التجارية وبوساطتها مع الرأسمال الأجنبي، هي تسمية تبسيطية.

إن التقسيم الدولي الجديد للعمل قد ساعد على تحول بعض أقسام بورجوازية العالم الثالث التي لها ميل إلى أن تحدد استناداً إلى مقياس الانتاج أكثر مما تحدد بمقياس التجارة. وعلى صعيد تحليلي أكثر عمومية، نجد أن بورجوازية العالم الثالث هي طبقة اجتماعية تابعة: فهي لا تمثل «وحدة خاصة تحدد نفسها بنوع معين من درجات التناقض مع الرأسمال الأجنبي، وباستقلال نسبي على الصعيد الايديولوجي والسياسي».

إن للماضي الاستعماري والحاضر الاستعماري الجديد من القوة ما يجعل هذه البورجوازية لا تمثل، ولا تطالب بأي نموذج ثقافي خاص بها. فمطامحها ومقاييسها المرجعية ورؤيتها للمستقبل هي أكثر ارتباطاً وتطابقاً مع بورجوازية متداعية تنحصر قوتها الاقتصادية وإرادتها السياسية في تدبير التبعية. صحيح أن تأثيرات التفكيك وإعادة البناء من خلال التقسيم الدولي الجديد للعمل، قد عقدت بنية بورجوازية العالم الثالث. وهكذا يسجل ظهور فئات كثيرة لها روابط تبعية عديدة في عملية التقسيم الدولي الجديد للعمل، ومع الرأسمال الامبريالي الأجنبي. مثل البورجوازية الزراعية المصدرة، والتجارية ذات الصفقات، والبورجوازية الصناعية والتكنوبيروقراطية. وفي هذا الإطار، فإن طبيعة «الكتلة الحاكمة» تتحدد بدرجة تدخل الرأسمال الأجنبي في الحياة الوطنية، وبالتوازن غير القار بين مختلف الفئات، وكذلك بمستوى وأشكال الصراع الطبقي.

وعلى صعيد مفهومي أكثر دقة، فإن مقولة البورجوازية الداخلية يصعب نقلها إلى مجال

التشكيلات الاجتماعية المحيطية. فنحن نجد بولنتزاس يقدمها كبورجوازية «تملك مرتكزاً اقتصادياً، وقاعدة للتراكم خاصة بها داخل تشكيلتها الاجتماعية وخارجها في نفس الوقت» (. . .).

«وعلى المستوى السياسي ـ الإيديولوجي، تستمر في تقديم خصائص نوعية ترجع إلى وضعها الراهن وإلى ماضيها، ماضي الرأسمال الامبريالي المركز حول الذات» (ص 71-72) ويظهر أن المقياسين المتضمنين في هذا التحديد (وهما مقياسان من طبيعة اقتصادية وسياسية ـ ايديولوجية)، غير متوفرين في حالة بورجوازية العالم الثالث، فهذه الأخيرة لا تتوفر على صفات البورجوازية الأوروبية، لأن تبعيتها للسلطة الاقتصادية والمالية والثقافية لدول المركز، هي تبعية شبه كلية.

ويمكن القول إجمالاً، أن بورجوازية العالم الثالث هي غير بورجوازية (دائماً حسب المعنى الماركسي). وإذا كانت بورجوازية بمحاكاتها الكاريكاتورية في مجال الاستهلاك، فإنها غير رأسمالية بالنظر الى دورها في عملية التراكم وممارستها السياسية ـ الإيديولوجية. إن توسعها تدعمه الدولوية بمختلف أشكالها.

إن الدولة بوظائفها الاقتصادية التقليدية والجديدة هي التي تحدد بقوة صيرورة تشكل الطبقات الاجتماعية في العالم الثالث. والواقع أن الملكية الدولوية،وتوسعها ـ مقابل الضعف البنيوي للقطاع الخاص ـ قد أوجدت فئة اجتماعية جديدة هي فئة التكنو ـ بيروقراطية المؤدية إلى تكوين بورجوازية دولة حقيقية. فالتكنو بيروقراطيون، الذين هم من أصول وانتماءات اجتماعية مختلفة (بورجوازية، بورجوازية صغيرة قروية وحضرية). تعينهم السلطة السياسية غالباً، حسب مقاييس ذاتية (مثل الولاء والعلاقات العائلية) أكثر مما تعينهم حسب الكفاءة والاختصاص. وتتحقق وظائفهم طبقاً للقانون الدولوي الذي هو قانون مؤسسة ـ هي الدولة ـ متميزة ومنفصلة عن الجماهير الشعبية. وفي مثل هذه الشروط. فإن المنطق الذي يسود هو منطق الاستغلال وامتلاك الفائض[12] الذي يبذر قسم كبير منه حسب أشكال حديثة[22].

خلاصات

(1) ألا ينطبق تحليل المجتمع التابع اليوم، عبر المجتمع الرأسمالي المتطور، على المقاربة التاريخية الخطية التي نرفضها؟ إن سعينا سعي آخر. إنه يهدف إلى تبيان أن المحددات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تجعل من الرأسمالية نمطاً معمماً لتنمية ذاتية. . لا توجد في العالم الثالث.

كذلك فإن البورجوازية لا تشكل فيه قوة اجتماعية للتغيير. فهي بطبيعتها غير قادرة على قيادة ثورة بورجوازية جذرية. رغم أن ذلك لا يحول دون أن تعرف هذه البلدان تنمية رأسمالية ـ في إطار التبعية ـ حسب أشكال مختلفة للاندماج في التقسيم الدولي للعمل.

(2) إن طريق التنمية اللارأسمالية لا يمكن مماثلته مع الانتقال الاشتراكي ذاته.

لقد تم، خاصة في الستينات، وضع عدة بلدان في هذا الإطار، وهي بلدان حققت عدة شروط منها: مساندة المعسكر الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفياتي، على المستوى الخارجي. إيجاد قطاع عمومي، وكذلك صناعة أساسية. اختيار تنمية مخططة، على الصعيد الداخلي.

والواقع أن طريق التنمية اللارأسمالية هو الطريق الرأسمالي التنموي، وذلك:

ـ بتفضيل النمو ذي الأسبقية في حد ذاته، في

القطاع الأول. إن أصحاب أطروحة طريق التنمية اللارأسمالية يؤكدون على القوى المنتجة كموجه، وعلى تحويل الاقتصاد والمجتمع.

وقد بينت عدة تجارب ملموسة، حدود، إن لم يكن فشل، هذا النوع من الاستراتيجية (تبذير وإتلاف، ضخامة وحدات الانتاج الصناعي، بقرطة التخطيط، التهميش الاقتصادي والسياسي للجماهير.

إن العلاقات الاجتماعية والقوى المنتجة تشكل كلاً ديالكتيكياً. ذلك أمر بديهي ! لكن القطيعة مع /وتجاوز النظام الإجتماعي الأدنى لا يمكن أن يحقق بطريقة تامة، إلا بواسطة التحويل النوعي للعلاقات الاجتماعية.

- إن رأسمالية الدولة في هذه البلدان (الجزائر، مصر عبدالناصر..) لم تترجم عبر سياسة اقتصادية محددة زمنياً (مثل السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفياتي، الديمقراطية الجديدة في الصين، الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في شمال ڤيتنام..) لقد أصبحت نظاماً سائداً يميز مرحلة تاريخية طويلة، ويترسخ بواسطة نمط الانتاج الرأسمالي.

ولهذه الأسباب كلها، فإن طريق اللارأسمالية هو التعبير عن فشل المرور إلى الاشتراكية.

III طريقة عمل رأسمالية الدولة التابعة في المغرب

تندرج الحالة المغربية في هذا الإطار العام لتحليل رأسمالية الدولة التابعة. وفي هذا الإتجاه نعرض ثلاث أطروحات:

- سيطرة الملكية الدولوية
- غياب الخصائص البنيوية للبورجوازية الوطنية
- فشل الانتقال الرأسمالي.

الأطروحة الأولى: سيطرة الملكية الدولوية[23]

1 وزن القطاع العام:

القطاع العام إرث عن المرحلة الاستعمارية. وقد سجل الاستقلال السياسي انتقال الملكية القانونية لهذا القطاع إلى الدولة، حسب طرق قابلة في كثير من الأحيان (إعادة شراء، تعويض..) ومنذئذ عرف القطاع العام توسعاً سريعاً في عدة فروع من النشاطات الاقتصادية: الزراعة الغذائية، النقل والمواصلات، البنوك والمؤسسات المالية.

وهكذا أصبحت الدولة عام 1975، تراقب أكثر من 65% من رأسمال 221 مشروعاً من بين الفروع الكبرى التي أحصتها الحسابات الوطنية[24]. وفي نفس السنة بلغت نسبة مساهمة الدولة أكثر من 50% من رأسمال سبعة فروع: الزراعة، الصناعة الاستراتيجية، تكرير البترول، المياه والكهرباء، النقل والمواصلات، الصناعات المعملية ومصالح أخرى.

ومن ناحية أخرى، فقد ظل نصيب مساهمات الدولة في مجموع الاستثمارات المقررة، على جانب من الأهمية، رغم انخفاض ملحوظ: 70,6% في المخطط الثلاثي لسنوات 1965-1967، 54% في المخطط الرباعي لسنوات 1968-1072، 42,5% فقط في التصميم الخماسي لسنوات 1973-1977 (في طبعته الأولى).

لكن، هناك ملاحظة كاشفة، وهي أنه إذا كانت وظائف الدولة الممولة والدولة المستثمرة غالبة وراجحة، فإن انتاجية القطاع العام تظل ضعيفة، إذ إن نصيب قيمته المضافة إلى الانتاج الداخلي الخام، كان أقل من 25% سنة 1975.

2 - إخضاع القطاع للعقلنة الرأسمالية

إن وزن الملكية الدولوية شرط ضروري. ولكنه

غير كاف لإحداث التغييرات النوعية المتصلة بدور القطاع العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة. وفي إطار الاستراتيجية الاقتصادية الراهنة، يميل القطاع العام إلى وقف نسبة نمو الانتاج الداخلي الخام. وكذلك إبطاء وتيرة تحويل بنيات الاقتصاد الوطني.

يعيش هذا القطاع أزمة يتجسد أحد مؤشراتها في «اللامردودية» الاقتصادية ـ المالية للاستثمار الدولوي. ولفهم هذا التشخيص السريع يتطلب الأمر التذكير بمجموعتين من الأسباب:

أ ـ أسباب ذات طبيعة عملية: الاستعمار الجديد لممتلكات الدولة من طرف جماعات ضغط، مما أدى إلى استحالة القيام بأية مراقبة إدارية مالية من قبل السلطات العمومية ـ المركزية القطاعية للاستثمارات الدولوية وما تمنحه من امتيازات للبنية التحتية (الطرق، المطارات، السدود)[25] ـ التمليك الخاص للوحدات الدولوية للانتاج عندما تبلغ عتبة الانتاجية. إن دور منشط الرأسمال الخاص، موكل رسمياً الى مكتب الدراسات الصناعية وهو مكتب يتلقى مساعداته كلها من الدولة، وخاصة في مجال الصناعة الزراعية، والنسيج، والصناعة الميكانيكية والكهربائية، والصناعة الكيماوية.

ب ـ أسباب استراتيجية، وترجع إلى إدراج القطاع العام ضمن نمط للنمو الشامل يبقى على التبعية. ولذلك، فإن سير القطاع العام يخضع لمنطق الرأسمال الخاص (المحلي والأجنبي) الذي هو منطق السيطرة والاستغلال، وذلك كالتالي:

ـ إن تدخلية الدولة تهتم بمردودية الرأسمال الخاص أكثر مما تهتم بإرضاء الحاجيات الاجتماعية. وفي نفس الاتجاه، فإنها تبقى خاضعة لتطور التقسيم الدولي للعمل. ولا شك أن القطاعات الجديدة لتدخل الدولة (الصناعة الزراعية، الصناعة الكيماوية. .) لها دلالة هامة في هذا المجال.

ـ نشر وإعادة انتاج العلاقات الرأسمالية، وهذا إحدى وظائف كبريات مؤسسات الدولة (المكتب الشريف للفوسفات، مكتب التسويق والتصدير، شركة التنمية الفلاحية. .) سواء على صعيد الانتاج أو على صعيد التبادل.

وتبين المروحة العريضة للمداخيل، وشروط العمل، وعدد أيام الإضراب، يبين كل ذلك فلسفة التسيير ومناهجها، كما يوضح موقف «الدولة رب العمل» تجاه عمال القطاع العام (كما في حالة مكتب التسويق والتصدير وفي معامل السكر الوطنية).

3 فئة اجتماعية جديدة: التكنو ـ بيروقراطية

إن طريقة تدبير القطاع العام قد ساعدت على ميلاد وتوسع هذه الفئة الاجتماعية الجديدة التي هي التكنو ـ بيروقراطية. ولأنها حديثة التكوين فإنها لم تكتسب بعد وحدة التفكير والعمل اللازمة للوصول إلى انسجام أكبر. وتتجسد خصوصيتها في أن تناقضات المجتمع المغربي تخترقها.

إنها، بالفعل، من أصل اجتماعي متباين، ولذلك لا تشكل كتلة، والعامل الرئيسي في تماسكها هو انتماؤها المرتبط بالدولة.

لكن، عندما يتم النظر إلى التكنو ـ بيروقراطية في مجملها، فإنها وقد تولدت عن الدولة، تستعمل الدولة لغايات بعيدة كلياً عن الصالح العام. لذلك، فإن ممارستها، باعتبارها فئة اجتماعية دولوية، هي ممارسة مطابقة للمنطق السائد.

فمن جهة، لا تتجاوز الرؤية المستقبلية لدى

التكنو ـ بيروقراطية أفق التحديث، أي الحفاظ على الوضع القائم مع تحسينه، ومن جهة ثانية، تستعمل الملكية الدولوية كمصدر للإثراء، وكأداة للنفوذ، ووسيلة للترقية الشخصية.

الأطروحة الثانية:
غياب الخصائص البنيوية لبورجوازية وطنية

تبرز الشرعية السياسية ـ الايديولوجية للبورجوازية الوطنية ـ نظرياً ـ بوجود قاعدة للتراكم خاصة بها، ويؤدي توسعها إلى بروز وضعية صراعية مع الرأسمال الامبريالي الأجنبي.

أما في حالة المغرب، فليس هناك توافق حقيقي بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ـ الايديولوجية، وهذا يجعل تحليل الطبقات الاجتماعية أمراً بالغ التعقيد.

ولذلك، فإن البورجوازية المغطاة بالألوان الوطنية، لا توجد إلا من خلال الخطاب والشعارات التي تكون وظيفتها هي تغطية تأخرها التاريخي الناجم عن الهجمات المتكررة للرأسمال الأجنبي، وعن عجزها عن تحقيق «برنامجها» حتى عندما تشارك في ائتلافات حكومية معدة مسبقاً، وتتميز بممارسة سلطة وهمية.

تاريخياً، وجُدت البورجوازية المغربية دائماً في وضعية تبعية مزدوجة: تجاه الدولة وتجاه الخارج. فقد كانت حتى القرنين 14 و 15 بورجوازية تجارية وذلك بسبب غياب تمركز عقاري. ويعود ازدهارها إلى الوضع الممتاز لبلدان المغرب كحلقة وصل، والذي أتاح تعدد المبادلات بين أوروبا وأفريقيا الغربية. وكانت تلك الفترة هي مرحلة المركانتيلية العربية، وخلالها كانت البورجوازية التجارية حليفاً للدولة المركزية التي كانت سلطتها تُواجه عند حدود المجال القبلي[26]. وفعلاً فقد كانت هذ البورجوازية محتاجة إلى الدولة. لتتمكن من توسيع ممارستها المركانتيلية التي كانت المصدر الرئيسي للاغتناء والتراكم. وبالمقابل، فقد كانت الدولة تستعمل هذه الطبقة لإرساء قوتها على قاعدة تجارية في إطارمجال في طريق التحضر.

وبعد عدة قرون من الانحطاط، عقب فشل المركانتيلية العربية[27]، ستعود البورجوازية التجارية إلى الظهور، خاصة في النصف الثاني من القرن 19. وكان لانفتاح المغرب على الخارج بعد فترة طويلة من الانعزال، أثراً في حدوث تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة. وهكذا غيرت البورجوازية تحالفها: فلكونها اغتنت من المتاجرة مع الأجنبي، فإنها طلبت حمايته، وغالباً ما حصلت عليها. وكان الدفاع عن مصالحها يمر عبر طريق التغلغل الأجنبي في بلادنا وبموازاة اضعاف السلطة الدولوية.

وبذلك لعبت البورجواية التجارية دوراً له خطورته في صيرورة التدخلات الأجنبية.

ونجد، من جهة أخرى، أنه ابتداء من القرن 16، بدأت صيرورة تشكيل البورجوازية الزراعية نتيجة التملك الخاص للأرض. وقد شجعت الدولة ظهور الملكية العقارية الخاصة، نتيجة التعميم التدريجي لعملية التنازلات، التي تمس الممتلكات العمومية.

إن ممارسة التملك الخاص لممتلكات الجماعة قد استفاد منه العسكريون والعمال (الولاة) وشيوخ الدين.. وهم الذين سيشكلون الأنوية المكونة للبورجوازية الزراعية وخاصة في السهول وفي أطراف المحيط.

يتضح، إذن، أن البورجوازية المغربية، خلال فترة ما قبل الاستعمار، لم تنجح قط في تكوين قاعدة اقتصادية خاصة بها. ومن ثم فقد كان وجودها مرتبطاً بكرم الدولة وبالعناية التي كانت تتلقاها من الأجنبي، فهل يمكن في هذه الشروط دائماً تأييد الفكرة القائلة

بأن البورجوازية في المغرب لم يكن لديها الوقت اللازم لتؤكد نفسها، وتفرض وجودها كطبقة اجتماعية، وذلك بسبب القطيعة التاريخية التي أحدثها الاستعمار الفرنسي ـ الاسباني؟

إن من الخطأ الاعتقاد أيضاً، بأن تدهور البورجوازية التقليدية يعود إلى التغلغل الاستعماري، لأنه، منذ نهاية القرن 19 كان انتاج الصناعة الحرفية يواجه صعوبات نتيجة استيراد المنتوجات الأجنبية. ولم يكن دوران الاقتصاد المغربي من الفلك الاستعماري سوى تعجيل بتفتت هذه الفئة من البورجوازية المغربية. ولهذا فإن الدور المعادي للاستعمار الذي لعبته هذه الطبقة خلال هذه المرحلة، كان دوراً حددته واملته عوامل سياسية ـ ايديولوجية أكثر منها عوامل اقتصادية.

لقد كان التناقض بين البورجوازية التقليدية والأمبريالية يندرج ضمن حركة المقاومة التاريخية التي أبداها الشعب المغربي دوماً تجاه مختلف محاولات الهيمنة الأجنبية، حفاظاً على وحدته، ودفاعاً عن هويته.

وبمجيء الاستقلال السياسي، تغيرت طبيعة هذا التناقض، لأن الخط الفاصل أصبح يمر بالداخل أكثر مما يمر بالخارج. وهذا ما يجعل الصراع الآن، يعبر عن نفسه من خلال التناقض القائم بين الأوليغارشية المسيطرة وبين الطبقات المسيطر عليها، هذا التناقض الذي تحدده عوامل داخلية أكثر منها خارجية.

إن الصيرورة التي آلت إليها بقية البورجوازية التقليدية، تلقي الضوء على قسم من التحولات الاجتماعية التي عرفها المغرب منذ 1950، وهي صيرورة ستطبع باتجاه مزدوج:

ـ تفقير جزء من البورجوازية التقليدية، وهو الجزء الذي ذهب ضحية الاختيارات الاقتصادية السائدة، مما جعله يلتحق بالطبقات المعرضة للاستغلال.

ـ الاغتناء الأقصى للفئة الأخرى المكونة للبورجوازية التقليدية، فهي مع تحولها إلى فئة عضوية من بورجوازية الصفقات، استمرت في الحفاظ على الخطاب السياسي ـ الايديولوجي القديم.

وهكذا فإن الثروات المحصل عليها في ظل الدولة تتحدى النتائج التي حققتها البورجوازية الأوروبية. ومن أجل هذا التحصيل، فإن طرائق التدخل الدولوي متعددة ومتنوعة:

(1) مغربة التركة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية. وعلى سبيل المثال، فإن الهدف الذي تعترف به اجراءات المغربة في مارس 1973[28] هو إيجاد «رأسمالية شعبية» عن طريق توسيع الطبقة المتوسطة. ولكن هذه الاجراءات تكشفت في الواقع عن كونها مجرد طريقة لمركزة الملكية الاقتصادية، أي لتدعيم بورجوازية االصفقات. إن ثنائية المجتمع المغربي بلغت حداً لم يستطع معه ملء الفراغ الطبقي[29].

(2) استعمال القطاع العام كركيزة وأداة لتقويم الرأسمال الخاص[30].

(3) سخاء مختلف قوانين الاستثمار.

(4) حماية جمركية تسمح بتفريخ الثروات، غير المبررة اقتصادياً، وتترك المصانع في حالة تجهيزية شبه حرفية.

(5) نظام ضرائبي مجحف في حق القوة الشرائية للطبقات المحرومة ومتساهل فيما يخص الثروات الهائلة. وهكذا فإن التهرب الضريبي أصبح معمماً ـ إن لم يكن مسموحاً به ـ لدرجة أنه منذ بضع سنوات أصبح نصف رقم الأعمال في النسيج يتم بدون فاتورات.

(6) وأصبح شعار «دعه يعمل، دعه يمر» في مجال المضاربة العقارية، واحداً من أكبر مصادر مراكمة الثروات غير المنتجة[31].

وعلى سبيل المثال، وحسب تقديرات تقريبية، فإن متوسط ثمن المتر المربع من الأرض بالدار البيضاء والرباط قد انتقل، من مناطق الفيلات، من 50-130 درهماً سنة 1973 إلى 220-300 درهم سنة 1977. وفي منطقة العمارات انتقل من 200-550 درهماً إلى 950-1400 درهم.[32]

إن التأكيد على خصوصية علاقات البورجوازية والدولة بالمغرب. يهدف إلى إبراز أن هذه العلاقات ليست مطابقة لنظائرها السائدة في تشكيلة اجتماعية رأسمالية متقدمة، وأن المقارنة لا معنى لها إلا بطريقة معكوسة، أي أن الأصح، بالنسب للحالة المغربية، وهو الحديث عن هامش الاستقلال الذاتي للبورجوازية تجاه الدولة. ونقيض ذلك يتضح في حالة تشكيلة اجتماعية رأسمالية متقدمة (درجة استقلال الدولة تجاه البورجوازية). وهناك سببان أساسيان لا بد من اعتبارهما:

- ممارسة الدولة المغربية هي في أغلبها ممارسة دولة استبدالية، ولذلك فلا يمكنها أن تسمح بتوسع بورجوازية مستقلة تطالب بمشروع مجتمع خاص بها. وهذا ما يفسر السلطة المطلقة للدولة، وعلاقات السيطرة والارتباط التي تقيد البورجوازية.

- هشاشة القاعدة الاقتصادية للبورجوازية المغربية. فهذه الأخيرة لا تراقب فعلاً، القطاعات الاقتصادية الأساسية. ففي المجال الصناعي مثلاً، تنحصر تدخلاتها في القطاعات المعتمدة على الطرائق الميكانيكية (التجميع) أو الكيماوية (الإفراغ في القوالب، التكييف)، في حين أن الدولة تتدخل في القطاعات القائمة على الرسملة العالية. وغير المجزأة مصانع السكر، الأسمدة، الحامض الكبريتي).

ويضاف إلى ذلك أن مغربة سنة 1973 لم تمس الفروع الكبيرة المنتجة.

إن الدولة تستهدف الاستمرار، بواسطة وظائفها الاستبدالية، في تأطير البورجوازية اقتصادياً وسياسياً.

الأطروحة الثالثة: فشل الانتقال الرأسمالي

إن فشل الانتقال الرأسمالي حقيقة يصعب إخفاؤها فيما يتعلق بالمجتمعات التابعة. وهذا الفشل يترجم أزمة رأسمالية الدولة التابعة في جميع أشكالها، وذلك من خلال توقف التراكم، وتعطل عمل الآليات الاقتصادية، والفراغ المؤسساتي، والتبعية البنيوية تجاه مراكز الهيمنة الامبريالية.

ونجد، في المغرب، أن استراتيجية رأسمالية الدولة قد قادت إلى المأزق المتمثل في:

- من جهة، أزمة القطاع العام الناتجة عن نمو فوضوي منفلت من رقابة الدولة[33].

- ومن جهة ثانية، رفض الاقتصاد المغربي لِـ «فوائد» إعادة التوزيع الصناعي على الصعيد العالمي.

والأسباب التي تفسر لماذا أجهض الانتقال إلى الرأسمالية - باعتبارها نمطاً للتنمية المتمحورة على الذات - هي أسباب متعددة:

1 - فمن الناحية التاريخية، تعتبر الرأسمالية نظاماً سمح بتحقيق ازدهار كبير للقوى المنتجة في أوروبا الغربية، وخاصة بفضل تكنولوجيا ثورية. وفي المقابل، فإن الرأسمالية في العالم الثالث هي مصدر توقف نمو القوى المنتجة. وفي الحالتين، فإن طرائق جدل علاقات الانتاج والقوى المنتجة ليس لها لا نفس المحتوى ولا نفس الدلالة. وفي المجال الثقافي والاجتماعي الاقتصادي الخاص بالعالم الثالث، تكون نتائج هدم وتفكيك البنيات، المتولدة عن انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.. تكون هذه النتائج أكثر أهمية بحيث لا يمكن مقارنتها بنتائج إعادة البناء. وهذا ما يفسر إعاقة القوى المنتجة، خلافاً لأوروبا

التي مثلت فيها العلاقات الرأسمالية عامل قطيعة نهائية مع النظام الاقطاعي، كما كانت منبعاً لتحولات، لم يسبق لها مثيل، في المجتمع وفي الاقتصاد.

وإذن، فإن الرأسمالية في حالتنا، نمط مولد للتبعية ومغذ لها، بينما هي في الغرب نمط للتنمية المتمحورة على الذات.

ونظراً لاستحالة تنمية مسرّعة للقوى المنتجة عن طريق انجاز الانتقال إلى الرأسمالية[34]، فإن المخرج الوحيد يكمن في إقامة علاقات اجتماعية جديدة، ففيها يوجد مصدر التحول الثوري.

2 - غياب «بورجوازية ذات طابع بورجوازي»، أي غياب بورجوازية رأسمالية.

إن الخصائص البنيوية للبورجوازية المغربية، هي الارتباط بالدولة، من جهة، ثم السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية للرأسمالية الأجنبية من جهة ثانية. وينتج عن ذلك هامش ضيق للاستقلال الذاتي يجعل هذه الطبقة الاجتماعية عاجزة عن تحمل نفس المسؤوليات ولعب نفس الدور الذي اضطلعت به البورجوازية الأوروبية. فهل تعيش البورجوازية المغربية - بكل مكوناتها - أزمة هوية؟ وهل خطابها - الذي يستشهد أقل فأقل بالليبرالية كسياسة، وبالرأسمالية كنظام - هو مؤشر على تحول حقيقي في الموقف وفي الرؤية المتصلة بصيرورة المجتمع المغربي؟ مهما يكن، فإن ما يلاحظ أن ممارسة هذه الطبقة تؤكد أن طبيعتها الحقيقية ظلت ثابتة.[35]

في هذه الشروط، يكون الانتقال إلى رأسمالية وطنية بدون وجود بورجوازية ذات طابع بورجوازي، نوعاً من المغالطة العتيقة الواجب تجاوزها.

3 - تدويل الاقتصاد الرأسمالي بفضل اللجوء إلى أشكال جديدة من السيطرة والاستغلال الامبرياليين لتدعيم اندماج اقتصاد العالم الثالث على أسس مختلفة نوعياً من تلك الأسس التي طبقت إلى حد الآن. وهكذا فإن استراتيجية، السيطرة والاستغلال بواسطة خلق قيمة محلية - لكن في إطار التقسيم الدولي للعمل المسموح به من طرف بلدان المركز - أخذت تعوض تدريجياً استراتيجية السيطرة والاستغلال عن طريق نقل القيمة.

والمثال الأكثر دلالة، هو تنمية تصنيع محيطي[36] بدون قدرة تكنولوجية، وهكذا فإن قانون النمو اللامتساوي يستمر في كونه قانوناً اجرائياً على الصعيد العالمي ولكن حسب طرائق جديدة. وهو لن يكف عن إعادة انتاج نفسه ما دام الاقتصاد العالمي يتحدد كنظام شامل متراتب. الأمر الذي يجعل وهماً كل صيرورة تستهدف إقامة أسس تنمية رأسمالية داخلية منسجمة في العالم الثالث.

استنتاجات

1 - إن فشل الانتقال الرأسمالي في العالم العربي لا يفسر فقط بالقطع الرأسمالي، ذلك أن إجهاض المركانتيلية في هذه المنطقة، باعتبارها ممارسة للإثراء الاصطناعي في القرنين 14، 15 - خاصة في بلدان المغرب العربي - هو سبب أساسي يضع هذه الاشكالية في إطار ديناميكيتها التاريخية الحقيقية.

ولفهم لماذا توقفت دورة تحول الرأسمال، ينبغي التذكر أن البورجوازية العربية وخاصة بورجوازية المغرب العربي بقيت كما كانت، طفيلية إلى حد أنها لم تتجاوز المستوى التجاري بأشكاله القديمة والحديثة.

2 - وفي نفس المرحلة، فقد حدد فشل هذا

الانتقال الرأسمالي في العالم العربي، المرود الناجح من النظام المركانتيلي والاقطاعي إلى النظام الرأسمالي في أوروبا.

ولذلك فإن إشكالية الانتقال لا يمكن الامساك بها بشكل صحيح إلا بواسطة وعبر قانون النمو اللامتساوي للحضارات. وفي هذه الشروط فإن الانتقال هو بالتعريف - صيرورة تاريخية - حاملة للصراع والتناقض، أي حاملة للقطع والتجاوز.

3 - في البلدان الطرفية، لا ينبغي أن يطابق الانتقال مع فكرة الالتحاق. إن ذلك تعبير عن الايديولوجية الاقتصادية التي تجعل من الرأسمالية نموذجاً للتنمية المرجعية.

فليس هنالك من استقامة في التطور، كما أن مستوى التطور الرأسمالي ليس حتمياً، إلى حد، أن الانتقال هو البحث عن النموذج المضاد الذي ينبغي أن يجد تجسيده في إطار استراتيجية للتنمية الذاتية، حيث الهدف هو تقوية طاقة الاستقلالية لدى البلدان الطرفية.

ويرجع ضمان نجاح الصيرورة الانتقالية إلى توفير شرطين:

- شرط ضروري من مستوى تكنولوجي اقتصادي: إحكام التمفصل داخل القطاعات (الصناعة الزراعية) وبين القطاعات (صناعة الأساس - الصناعة الخفيفة). وضبط النوع التكنولوجي المستعمل.

- شرط كاف من مستوى اجتماعي سياسي: أي الدور الفعلي لجماهير الشغيلة في إنجاز نظام اجتماعي جديد. وذلك يعني مشكلة لا مركزية السلطة، أي تطبيق نوع من الديمقراطية على مختلف المستويات اتخاذ القرارات (الجماعة، الدائرة، الإقليم، الدولة).

الحواشي

(1) إنها الأطروحة المعروفة جيداً، أطروحة رأسمالية الدولة الاحتكارية المدافع عنها من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي. ونفس المفهوم مستعمل من قبل الماويين الصينيين لنعت المجتمع السوفياتي، إن تعبير الرأسمالية الاحتكارية، فقط، قد خصص للمجتمع الغربي.

(2) يوجد تعريف آخر لرأسمالية الدولة، يؤكد على العناصر التالية:
- تنمية القواعد الوطنية للتراكم - وجود قطاع منتج - وجود بنية تقنية دولوية - تنمية القطاع الدولوي، حسب معايير رأسمالية.
وهذه المقاربة لرأسمالية الدولة متأثرة بقوة بنظرية التطور اللارأسمالي الذي سنبين حدوده لاحقاً.

(3) إن العلاقة الأجرية، هي بالتعريف، علاقة طبقية تواجه البورجوازية الدولوية والشغيلة.

(4) هذا التمييز وضعه فرانسوا بيرو، وما زال سائداً في الأدب الاقتصادي المخصص للعالم الثالث. فالنمو Croissance مفهوم كمي وقطاعي، والتنمية Développement مفهوم بنيوي، كمي وكيفي يشمل النمو ويدعمه.

(5) وهذا هو المفهوم اللينيني للامبريالية.

(6) الرجوع الى تطويرات Michalet في كتابه: « Le Capitalisme « Mondial » P.U.F.

(7) من أمثال: بتلهايم - بولنتزاس - هـ . لوفيفر - سمير أمين - دو برونهوف.

(8) هـ . لوفيفر، كتاب: «« De l'état » أربعة أجزاء. سلسلة 10/18.

(9) إضفاء الطابع المؤسساتي صيرورة تلحق جميع النشاطات «العادية أو الثورية» في مجتمع ما. وهذا هو الحاصل كلما تدخلت الدولة لتتحمل قطاعاً من القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية (المعرفة، الرياضة، المجال الفضائي، السيارة. . . كل ذلك يصبح مؤسسات).

(10) يتحدث ميشيل مياي Michel Miaille، لكن في سياق آخر عن «عالمية الدولة» في كتابه: .L'état du droit » Maspéro » P.U.G. P 19. ويعتبرها ظاهرة معاصرة دعمتها عملية تصفية الاستعمار على أن مياي يعتبر الدولة «ملتحمة بالرأسمال على اعتبار أنها علاقة اجتماعية غير خارجة عنه» وأن «توسع الشكل الدولوي ملازم للعلاقات من النمط الرأسمالي». وهذا تحليل ماركسي مركزي لنشأة الدولة. وتاريخ العالم العربي، وخاصة تاريخ مصر والمغرب، يظهر حدود مثل هذا التحليل، فالدولة فيهما كانت موجودة قبل ظهور العلاقات الرأسمالية، بل كانت تشكل قطاعاً قوياً في تشكيلتيهما الاجتماعية.

إن الماركسية ـ المركزية تحريف للماركسية يقزمها فتصبح نظرية اجتماعية لأوروبا الغربية.

(11) إن راهنية مسألة الدولة تبررها حدة التناقضات الملازمة لكل صيرورة انتقالية خاصة في البلدان الاشتراكية، وفي البلدان المستعمرة قديماً والباحثة عن استقلالها الاقتصادي.

(12) لأسباب تاريخية واجتماعية، يجب أن ينطلق تحليل الطبقات الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث من نقطة انطلاق هي الدولة (على عكس التحليل الماركسي التقليدي). والخطر الواجب تجنبه هو اختزال التحليل الطبقي الى تحليل للدولة. وهذا ما يفعله هـ. لوفيفر في كتابه المشار إليه أعلاه.

(13) لقد ولدت أزمة 1929-1933 الليبرالية الراهنة (في فرنسا، انجلترا، ألمانيا) المطبقة بكيفية انتقائية أكثر منها شاملة ـ أظهرت عجزها أمام المشكلين الأساسيين للمجتمعات الرأسمالية المتطورة، أي التضخم والبطالة.

(14) بولنتزاس « Les classes sociales dans le capitalisme » Seuil. coll. Points

(15) يستعمل هـ. لوفيفر ترتيباً اجتماعياً هرمياً جد عريض له قيمة النموذج في كل المجتمعات التي يسود فيها نمط الانتاج الدولوي: الفئة العليا (20%) من السكان، الفئة المتوسطة (20-30%) من السكان، والفئة السفلى (30-60%) من السكان.

(16) يميز بولنتزاس بين البورجوازية الصغيرة السائرة الى الاندثار /ذات الانتاج الصغير والملكية المحدودة من حرفيين وتجار) وبين البورجوازية الصغيرة الجديدة المتولدة عن الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية، وهي مدعوة إلى التوسع. إن هذه الأخيرة تمثل مجموع المأجورين غير المنتجين، أي مستخدمي التجارة والبنوك والمكاتب والخدمات، إنها طبقة ناتجة عن تعميم القطاع الثالث في الاقتصاد.

(17) يحدد بولنتزاس وظيفة الدولة الرأسمالية في «محافظتها على وحدة التشكيلة الاجتماعية وعلى التحامها» ويضيف بأنها إلى «جانب» تركيزها وتلخيصها لتناقضات مجموع عناصر التشكيلة الاجتماعية». . . «تكرس وتضفي طابع المشروعية على مصالح الطبقات والفئات المسيطرة في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى المنتمية لنفس التشكيلة» المرجع المذكور. ص 77.

(18) أنظر لامبير D. Cl. Lambert في كتابه: « Les économies du tiers-monde » نشر: Colin

(19) تبين عدة تجارب في الستينات، من بينها التجربة الهندسية خاصة ـ أن التنمية اللارأسمالية ليست إلا إحدى منوعات التنمية الرأسمالية.

(20) يرى بولنتزاس في كتابه المشار إليه أ ن البورجوازية، التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية ليست وطنية ولا كومبرادورية، ويقترح «مفهوم البورجوازية المحلية الذي يشير إلى صيرورة التدويل وليس إلى وجود بورجوازية منغلقة في مجال وطني»

وفي كتاب Udorerhfeldt « Investissements Américains et politique » « gauliste d'independance national »، نقد لأطروحة بولنتزاس المرتكزة على قانون الدولة ـ الأمة في المرحلة الراهنة لتدويل الرأسمال.

(21) تأميم وتدويل القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي لا يمنح العمال مباشرة المراقبة الحقيقية للانتاج.

(22) أنظر المالكي: «بورجوازيتنا تتكون من أكلة الفائض» في جريدة Libération ع 188-189 أكتوبر 1978.

(23) من أجل التفاصيل أنظر: المالكي: «أزمة القطاع العمومي المغربي: عناصر للتحليل والافاق» ندوة ALFCA. فبراير (شباط) الدار البيضاء.

(24) عدد هذه الفروع 10: الفلاحة، الصناعة الاستخراجية، تكرير البترول، الماء والكهرباء، الصناعة المعملية، النقل والمواصلات، التجارة، الايواء والمطاعم، المؤسسات المالية، وخدمات أخرى (مؤسسات الدراسات، المؤسسات العقارية ذات العلاقة بالبناء والسكن والفنادق). ولا تدخل في هذا الإحصاء المؤسسات التي تكون نسبة مساهمة الدولة أقل من 20% من رأس المال.
إن المؤسسات المذكورة هي التي تتجاوز مساهمة الدولة فيها 50%، أو تتراوح بين 20-49%.
أنظر: محمد الرحوي: « Le secteur Publique dans l'economie nationale »
أطروحة حلقة ثالثة (UNSEA - Rabat 1979)

(25) نصيب الاستثمار المتعلق بالبنية التحتية، داخل الاستثمار العمومي، تضاعف فانتقل من 33,5 % سنة 1965-1967 إلى 60,4% خلال 1978-1980.

(26) حاولت أن أرسم الخطوط العامة لنظرية صراع يدور بين المجال القبلي والمجال الدولوي. وذلك للإمساك بتطور التشكيلة الاجتماعية المغربية بشكل أفضل. إن تحليلاً ميكانيكياً يعتمد مصطلحات أنماط الانتاج ليس اجرائياً. إن نظرية صراع المجالين يعبر ضمنياً عن الصراع بين نمطين للانتاج: نمط الانتاج العشائري، ونمط الانتاج المخزني.

(27) لقد حلل سمير أمين بطريقة مفيدة المركانتيلية العربية: تطورها وفشلها. وذلك في كتابه:
نشر Minuit « Nation Arabe et lutte de classes ».

(28) ليست المغربة تأميماً ولا تدويلاً، إنها صيغة لربط الرأسمال المغربي بالرأسمال الأجنبي، وينحصر نشاط هذا الرأسمال المغربي في نشاطات القطاع الثالث باستثناء السياحة.

(29) قدم م. العوفي دراسة هامة نظرية وتجريبية حول المغربة (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا من كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. الرباط 1978).

(30) راجع معالجتنا السابقة لهذه النقطة.

(31) يجب تسجيل أن قانون موازنة 1978 قد اتخذ بعض الاجراءات الضريبية المخصصة للحد من المضاربات العقارية.

(32) إن مضاعفة ثمن المتر المربع من الأرض ثلاث أو أربع مرات خلال فترة مخطط رباعي واحد يفسر لماذا أصبح البناء هو القطاع المفضل للمستثمرين الخواص (قدرت الاستثمارات بـ 304 مليون درهم سنة 1973 مقابل 880 مليون درهم سنة 1977).

(33) إن أزمة القطاع العمومي ظاهرة حقيقية ناتجة عن التقاء عدة عوامل نذكر منها بالخصوص:
- إنشاء شركات فرعية من قبيل المؤسسات العمومية، وذلك تملصاً من مراقبة الدولة.
- التدخل المجزء والغير المنسق من طرف المؤسسات العمومية في نفس الفرع.
- إضفاء الطابع الإقطاعي على بعض المؤسسات العمومية (المكتب الشريف للفوسفات - مكتب التسويق والتصدير..) التي أصبحت فعلاً «ممتلكات خاصة».
- طبيعة العلاقات مع الرأسمال المحلي الخاص، المنجذب اليه تحقيق فائض القيمة في الأراضي والعقار.

(34) الممسكون بأطروحة «البورجوازية الوطنية» يبنون استراتيجيتهم على طريق التطور اللارأسمالي.

(35) يمكن إدراك ذلك من خلال متابعة الاستثمار المضارب في العقار والأراضي الزراعية، والتحويلات السرية إلى الخارج، والنفقات البذخية.

(36) تم التصنيع في قطاعات لعبت دوراً محركاً في قيام الثورة الصناعية الأولى والثانية بأوروبا (النسيج، الصلب، السيارات). إلا أن هذا التصنيع هو من النمط المحيطي بالنظر إلى طبيعة العلاقات التي تربط العالم الثالث بالمركز الرأسمالي المتقدم.